أخطاء عامة نقع فيها عند تصويب أخطاء غيرنا

• النصيحة على الملأ :

لعلك سمعت من قبل مقولة « النصيحة على الملأ فضيحة » [(١)] ، نعم هى فضيحة بالفعل ، فالإنسان بصفة عامة لا يحب أن يظهر بمظهر المخطئ ، وحينما نحاول إصلاح خطأ ما فنواجه صاحبه فى جمع من الناس بهذا الخطأ فإننا بهذه الطريقة لن نفلح فى علاجه ، وذلك لأننا بهذه الطريقة نفضحه أمام الناس ، ونكشف ستره ، والإنسان لا يحب أن يُعرف عنه أنه مخطئ .

وبالتالى فإن هذا الإنسان المخطئ لن يستمع إلينا ، ولن يعترف بالخطأ أمام الناس ، وقد يتطور الأمر إلى حدوث مشكلة بين الشخص الناصح أو المصوِّب للخطأ وبين الشخص المخطئ ، أما إذا جاء الناصح إلى المخطئ فقال له عن قريب : « يا أخى إنك أخطأت فى كذا وكذا ... وكان يجب عليك فعل كذا ... » ، وبيَّن له مضار فعله ، وما يترتب عليه ، فإنه بلا شك سوف يقوم بالإعتذار عن الخطأ ثم يقوم على الفور بتصحيحه إن كان ذلك ممكناً ، أو يوضح للشخص الناصح أموراً أخرى قد تكون غائبة عنه ، فينتهى الأمر باستفادة كل من الطرفين الناصح والمنصوح ، ويشعر كل منهما بامتنان للآخر ، كما يجب أن يكون الناصح لبقاً فى نصيحته ، فلا يبين للآخر جهله مثلاً أو غباءَه .

---

(١) النصيحة إذا كانت تتعلق بشخص واحد فينبغى أن تكون سراً بين الناصح والمنصوح ، أما إذا كانت تتعلق بملأ من الناس كأن يتحدث خطيب فيذكر بدعة أو حديثاً مكذوباً على رسول الله ﷺ فهنا ينكر المنكر ويرد البدعة خوفاً على الناسِ ودينهم وعقائدهم ، وهذا لا غبار فيه وليس قدحاً فى الخطيب ولكنه حماية وصيانة لدين الله وتديُّن العباد ، وهذا له أدلة ليس هذا محل سردها .

• الأهواء الخفية :

يقول رسول الله ﷺ : « **إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى** » [(١)] .

وأنت أيها الأخ المسلم عندما تريد أن تصحح خطأ معيناً يجب أولاً وقبل كل شيء أن تخلص النية لله فى علاج هذا الخطأ ، وتتخلص من الأهواء الخفية تحت ستار تصحيح الخطأ « الشماتة بأحد الناس » فقد يندفع إنسان ما إلى تصحيح خطأ ما شماتةً فى صاحب هذا الخطأ ، فيشهِّر به بين الناس ، ويشيع القول بأن فلاناً فعل كذا ، وهو لا يبغى تصحيح هذا الخطأ ، أو أن يكف عنه صاحبه ، كلا ، إنما هدفه الشماتة [(٢)] ، وهذا الشخص محكوم على عمله بالإحباط ، لفساد نيته « **والأعمال بالنيات** » .

كذلك الشخص الذى لديه إعجاب كبير بنفسه ونظرة متعالية على الناس ، قد يندفع لتصحيح أخطاء الآخرين من منطلق بيان ذاته ، وأنه هو الصحيح السليم الغير مخطئ ، وهذا الشخص قد يلتمس للبراء العيب فقد يتهم غيره بأخطاء ليست فيه ، أو قد يتتبع السقطات فى أقوال الآخرين ، أو الهنات فى آراء بعضهم ، ثم ينسج حولها القصص والحكايات من أجل تشويه صورهم فى أعين الناس .

فهذا الشخص لا يعالج أخطاء إنما يبتدع أخطاءً من صنع عقله هو لأناس براء منها ليرضى هوى فى نفسه ، وهذا يحدث كثيراً من بعض الناس ، فإذا ما قلت له : إنك تغتاب الرجل ، قال : لا ، إنما أعظ الناس وأنصحهم لأن

---

(١) الحديث رواه البخارى (١) ، وأبو داود (٢٢٠١) والنسائى (٣٤٣٧) وغيرهم .

(٢) وفى الحديث « لا تظهر الشماته لأخيك فيرحمه الله ويبتليك » رواه الترمذى وقال : حديث حسن (١٥٨٢) رياض الصالحين .

يبتعدوا عن أخطاءه ؛ وهذا يجرنا إلى نقطة أخرى سنتحدث عنها فيما بعد –إن شاء الله – وهى المرجعية فى تحديد الخطأ .

ولقد كان رسول الله ﷺ بعيداً كل البعد عن تجريح الأشخاص ، وما كان يعيب أحداً أمام الناس أو يفضحه ، بل كان يقول : « ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا ... » على الرغم من فداحة أفعالهم وأنها تستحق المقت والعذاب ، لكنه ما كان أبداً ليفضحهم ، ومن ذلك قوله ﷺ فى بعض الناس : « **ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء فى صلاتهم** » ، قال الراوى : فاشتد قوله فى ذلك ﷺ حتى قال : « **لينتهُنَّ عن ذلك ، أو لتخطفن أبصارهم** » [(١)] .

فليحذر المسلم تلك الأهواء الخفية عند معالجته لأخطاء الغير وليخلص النية لله ، ولا يحاول أن يحرج أحداً أو يبين له أنه أفضل منه مثلاً ، بل عليه أن يتواضع عند تقديم النصح له ، ويقدم له النصح فى ثوب جميل وقول رقيق .

• عدم وضوح المرجعية عند تحديد الخطأ :

من الأخطاء التى يقع فيها من يقوم بتصحيح خطأ ما عدم وضوح المرجعية لديه أو عدم وجود مرجعية أصلاً عنده لتحديد الخطأ أو وجود مرجعية غير صحيحة ، حدث فى أحد المساجد أن صلى جماعة من الناس صلاة الظهر قصراً ركعتين ، فقام رجل كان جالساً فى المسجد ، وشن هجوماً عنيفاً عليهم قائلاً لهم : إن هذه الصلاة ناقصة ركعتين ، فردوا عليه قائلين : نحن جماعة مسافرون ولسنا من أهل هذه البلد ويجوز لنا قصر الصلاة الرباعية ، فرد عليهم قائلاً : أتبخلون على الله بركعتين ؟ إنكم شباب أصحاء ، فربما كان هذا القصر الذين تدعون للعجزة وكبار السن ، وأخذ الرجل يجادلهم وينكر عليهم

---

(١) الحديث رواه البخارى باب « رفع البصر إلى السماء فى الصلاة » (٢٧١/١) حديث رقم (٧١٧).

قصر الصلاة .

هذا الرجل – على سبيل المثال – ليس لديه مرجعية واضحة فى تحديد الخطأ ، فظن أن عدم علمه بقصر الصلاة ، يبيح له إنكارها ، واتخذ من العرف والعادة مرجعاً وحكماً ، فحكم ببطلان صلاتهم لأنه لم ير من قبل من يفعل هذا الأمر ، ثم تأول هذا الأمر بغير علم فجعله للعجزة وكبار السن إن جاز ذلك على حد تعبيره ، ولو أن هذا الرجل قرأ فى كتب الفقه لوجد أن قصر الصلاة الرباعية فى السفر أمر مشروع وسُّنة مستحبة ، ومن العلماء من جعله واجباً ، وأن النبى ﷺ لم يرد عنه مطلقاً أنه صلى الصلاة الرباعية فى السفر من غير قصر ، فقد كان يقصر دائماً فى السفر ، لذلك قال الحنفية بوجوب القصر فى السفر ، وقال المالكية أنه سُّنة مؤكدة ، وقالوا : إن لم يجد المسافر مسافراً يقتدى به صلى منفرداً ، وقال الحنابلة والشافعية بجوازه ، وأنه أفضل من الإتمام ، وليس المجال مجال بحث قصر الصلاة فى السفر ولكن الشاهد فى ذلك الأمر أن بعض الناس لا يدرك ما المرجعية الصحيحة لتحديد الخطأ فى أمر من الأمور ، ومن ثم يقع هو نفسه فى الخطأ .

ومن هنا كان من الأهمية بمكان معرفة المرجعيات المختلفة لأنواع الأخطاء مثل :

[أ] المرجعية فى معرفة الأخطاء الشرعية :

إن المقياس الواضح والمتفق عليه بين أئمة المسلمين فى تحديد الحلال والحرام والصواب والخطأ فى الشرع الإسلامى هو الكتاب وصحيح السُّنة والإجماع ، والكتاب هو القرآن الكريم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والذى تكفل الله تعالى بحفظه إلى يوم الدين فقال :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر : ٩] .

وجعله مرجعاً لا يقدم شيء بين يديه فقال :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ ﴾ [الحجرات : ١] .

والسُّنة الصحيحة التى وردت بطريق صحيح عن النبى ﷺ وتفضل السادة العلماء ببيانها ، هى كالكتاب واجبة الاتباع ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] .

ثم إجماع العلماء المسلمين ، وهو واجب الاتباع أيضاً وحجة عند غالب العلماء لقول رسول الله : « **لا تجتمع أمتى عل ضلالة** » (١) .

يقول الشيخ الخضرى – رحمه الله – حول حجية الإجماع – : « الخلاصة أن الأمة الإسلامية فى عصور مختلفة قررت أن الإجماع حجة قاطعة ، حتى كان فقهاء كل عصر ينكرون أشد الإنكار على من خالف رأى مجتهدى السلف ، والعادة تقضى أن مثل هذا الإتفاق لا يكون عن مجرد ظنون بل لا بد أن يكون عندهم دليل مقطوع به ، وهذا يدل على أن الأخبار النبوية التى سقناها كانت عندهم مقطوعاً بها حتى لم تكن فى نظرهم مجالاً للظن والاختلاف » (٢) .

والشيخ الخضرى – رحمه الله – فى الكلمات السابقة يبين أن الإجماع

---

(١) الحديث رواه أبو داود (٤٢٥٣) والترمذى (٢١٦٧) وابن ماجه (٣٩٥٠) والحاكم (٣٩١) وغيرهم بروايات متقاربة وله شواهد كثيرة .

(٢) انظر : أصول الفقه (ص ٢٨٧) للشيخ / محمد الخضرى .

حجة ، حجة قاطعة كالكتاب والسُّنة لأنه يستقى حجته من الكتاب والسُّنة [١] .

تلك هى المصادر الأصلية التى تعتبر المرجعية الأساسية للحلال والحرام والصواب والخطأ فى الشرع الإسلامى ، وأى قول لا يعتمد على تلك المرجعية ليس حجة ملزمةً ، كما أن الأدلة الفرعية الأخرى تستقى أحكامها من هذه الأدلة الأصلية .

ومن هنا لم يصح الإنكار على المختلف فيه بين العلماء ، يعنى لا يجوز لى أن أنكر على أحد من الناس أمراً فيه اختلاف بين العلماء ، لأن المختلف فيه غالباً ما يقوم عليه دليل ظنى الدلالة أو ظنى الثبوت .

والخلاصة :

أنه ينبغى للمنكر على الناس أمراً شرعياً أن يتبين أولاً ويتأكد من أن هذا الشىء مخالفٌ فعلاً للشرع ، ولا ينكر على أحد أمراً من الأمور المختلف فيها بين العلماء [٢] ، لأنها أمور اجتهادية ، بل يجوز له الدعوة إلى وجهة نظره

---

(١) من أقوى الأدلة على حُجية الإجماع قوله تعالى : ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا** (١١٥) ﴾ [النساء : ١١٥] فالإجماع سبيل المؤمنين فما أجمع عليه المؤمنون أنه حرام فهو حرام ، وما أجمعوا عليه أنه حلال فهو حلال ، وكذلك ما أجمعوا على وجوبه فهو واجب ، وقد استدل بهذه الآية الإمام الفقيه الأصولى محمد بن إدريس الشافعى ، كذلك من المراجع فى الشرع القياس الصحيح ، فمثلاً ما يسمى بالويسكى والشمبانيا ما حكمها ؟ حكمها حرام قياساً على قول النبى ﷺ : « **كل مسكر حرام** » ، أو « **كل مسكر خمر** » .

(٢) ليس كل خلافٍ جاء معتبراً إلا ما كان له حظٌ من النظر

فإذا كان الخلاف معتبراً كل له حجته ومعه دليله فهذا الخلاف يسمى معتبراً ، أما إذا كان فريق معه دليل وحجج قاطعة والآخر ما معه إلا تأملات أو حجج ضعيفة لا تقوم للاستدلال فلا يسمى هذا الخلاف خلافاً معتبراً .

وما أحسن قول الذهبى – رحمه الله – :

العلم قال الله قال رسوله ... قال الصحابة ، ليس بالتمويه

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة ... بين الرسول وبين قول فقيه

وإلى رأيه وبيان أدلته وحججه ، لكن لا يجوز له إلزام غيره بهذا الرأى ، وهناك أمور فرعية كثيرة مختلف فيها وستظل هكذا إلى يوم القيامة ، وهذا من سعة الإسلام وعظمته ويسره ، قال رسول الله ﷺ : « **إن الدين يسر ، ولن يُشاد الدينَ أحدٌ إلا غلبه ، فسددوا وقاربوا ، وأبشروا ، واستعينوا بالغدوة ، والروحة ، وشيءٍ من الدُلجة** »(١) .

وليس اليسر كما يظن بعض الناس أنه الانفالات من تعاليم الإسلام ، والإستهتار بالفرائض ، فإذا سئل قال : « إن الدين يُسر » ، كلا فليس هذا هو اليسر ، إنما اليسر هو اتباع تعاليمه السمحة وشريعته الغراء ، وعدم الإفراط أو التفريط لأن كليهما خطأ ، والدين بينهما يسر لا عُسر ، لم يجعل علينا من حرج ، وأباح لنا بعض المحظورات عند الضرورة ، ولم يكلفنا إلا ما كان فى وسعنا ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾[البقرة : ٢٨٦] ، ولم يؤاخذنا إلا بما كسبت أيدينا ، وكل هذا من يسر الدين .

• المرجعية فى معالجة الأخطاء المهنية :

وفى مجال المهنة أو الوظيفة قد يقع البعض فى خطأ تحديد الخطأ بالضبط ، نتيجة لإفتقاده للمرجعية فى تحديد هذا الخطأ ، بمعنى أنه قد يحكم على سلوك معين بأنه خطأ ، ويقوم بتحويل صاحبه للتحقيق ثم يكتشف بعد ذلك أن هذا السلوك ليس سلوكاً خاطئاً ، لماذا ؟! لأنه كان يستند فى تحديده للخطأ على أمور غير صحيحة ، وكان من المفروض أن يستند إلى المرجعية الصحيحة وهى النظم والقوانين واللوائح التى تحكم نظام العمل أو المهنة التى ينتمى إليها لذلك بات من الواجب على كل صاحب مهنة أن يدرس وبعناية قانون العمل

---

(١) رواه البخارى (٣٩) .

أو نظام وقانون هذا العمل وهذه المهنة ، حتى يكون على دراية بحقوقه وواجباته ما له ، وما عليه ، حتى لا يقع فى خطأ وهو يظن أنه على صواب ، وحتى لا يأتى من الأعمال ما ليس من اختصاصه ، وما لا يكلفه به نظام العمل ، ويستغل بعض الرؤساء فى العمل بعض الموظفين فى أعمال ليست من اختصاصاتهم ، وتعود بالفائدة عليهم ، وليس على العمل نفسه ، ويهددونهم إن امتنعوا عن التنفيذ أن يتم تحويلهم للتحقيق ، ونتيجة لجهل هؤلاء أو خوفهم الغير مبرر يستجيبون لمثل ذلك الاستغلال ، مرتكبين بذلك أخطاء فى حق أنفسهم ، وفى حق العمل أو المهنة التى ينتمون إليها ، هذا كله طبعاً فى حالة إذا ما كان العمل غير مخالف لشرع الله وغير محرم ، أما إن كانت هذه المهنة محرمة ، فلا قيمة ولا اعتبار للقوانين واللوائح الخاصة بهذه المهنة ، ولا يجوز الإلتحاق بهذه المهنة أصلاً .

● المرجعية فى الأخطاء التربوية :

المجالات التربوية كثيرة ، ولا تكاد تخلو المجالات المختلفة من الناحية التربوية، لكن هناك مجالات تعنى أكثر بالناحية التربوية ، مثل مجالات التعليم ، ومحيط الأسرة ، والمسجد ، والمؤسسات التربوية الأخرى بكافة أنواعها ، وقد يقع بعض المسؤولين فى تلك المجالات فى خطأ عدم معرفة الخطأ التربوى ، فمثلاً قد يحكم بعضهم على سلوك بعض الطلاب بأنه خطأ ويحتاج إلى علاج وتصحيح ، ويحكم البعض الآخر على نفس السلوك بأنه على صواب ، وفى محيط الأسرة كذلك ، قد يحكم الأب على سلوك معين للطفل بأنه سلوك خاطئ وعلى العكس تحث الأم الابن على مثل هذا السلوك وتعتبره صواباً .

وهذه الازدواجية فى المعايير ترجع إلى استناد كل منهم إلى مرجعية تختلف عن الآخر ، فمثلاً الأب يستند إلى أن أباه كان يعامله بهذه الطريقة وأنه تربى على هذا ، والأم تستند إلى أن الأسرة التى نشأت فيها لم تكن تعترف

بمثل ذلك السلوك ... إلخ ... .

ومن الواضح أن المرجعية التى استند إليها كل منهما هى الأسرة أو الأب والأم ، ومع عدم إنكار هذا الدور الذى يلعبه الأب أو الأم فى التربية ، إلا أن اعتبار كل منهما مرجعية تربوية ليس بالضرورة أن يكون صواباً على طول الخط ، فقد تؤثر بعض العادات السيئة فى المجتمع فى وقت ما على طبيعة السلوك المتبع فتحكم عليه بالصواب أو الخطأ ، ثم تتغير هذه العادات وتتطور ، ومن ثم تتغير موازين الحكم على تلك الأمور ، ومعايير السلوك الاجتماعى والتربوى كثيرة وأهمها :

[١] الدين

[٢] نظريات التربية .

[٣] العرف والعادة .

[٤] الوسط الاجتماعى .

فالدين هو المعيار الأول ، والمرجعية الأولى فى تحديد الخطأ التربوى ، والإسلام قد اشتمل على كثير من المحاذير التربوية سواء كانت فى التعامل مع الأبناء ، أم فى التعامل داخل محيط الأسرة بين الوالدين ، أم فى التعامل بين المعلم والطلاب ، إلى غير ذلك من أوجه التعاملات التربوية المختلفة ، ولنا فى رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة فى تعامله كزوج ، وكأب ، وكقائد ، وكمعلم ، والذى يدرس سيرته ﷺ سينهل من منهل عذب ، وسيجد الدواء الشافى لكثير من العلل التربوية ، وسيتعلم كيف يتعامل مع الناس ، وكيف يقدر حاجتهم المختلفة ، وكيف يفرق فى التعامل بين فرد وآخر حسب طبيعة شخصيته ... إلى غير ذلك من المعانى التربوية العميقة والتى تظهر واضحة جلية فى سيرته ﷺ .

واعتبار الدين هو المرجعية الأولية الأساسية فى التعامل مع الأخطاء التربوية

يعنى أن أى معيار آخر يخالف الدين أو يضاده ليس له قيمة ولا وزن له ويضرب به عرض الحائط ، على سبيل المثال : هناك بعض النظريات التربوية تدعى أن على المرء أن يشبع رغباته ونزواته ، وأن لا يكبت شهوته حتى لا يصاب بالكبت ، فيتعطل نشاطه ، وتقتل مواهبه وإبداعاته ، وهذه النظريات لا قيمة لها ولا وزن ، بل لا تساوى فى قيمتها قيمة الورق الذى تكتب عليه ، لأنها نظريات خاطئة فاشلة ، جاءت من عقل ملوث ، ونفس خبيثة كانت ترتع فى الشهوات الرخيصة ولم تعرف يوماً الأخلاق والقيم ، فهذه النظريات لا اعتبار لها من الناحية التربوية لأنها تخالف الدين بل تهدمه ، وتسعى للتفسخ من كل القيم والأخلاق ، فكل نظرية تربوية تخالف فى قواعدها قواعد الشرع لا اعتبار لها من الناحية التربوية عندنا .

كذلك اعتبار العرف والعادة والوسط الاجتماعى وغيرها معايير تربوية ، أمر هام ويؤخذ فى الاعتبار أيضاً بشرط عدم مخالفة ذلك كله للقواعد العامة للإسلام ، لأن كل عرف أو عادة تخالف الإسلام هى عرف جاهلى أو عادة جاهلية ينبغى أن نتركها إلى عادات وأعراف أخرى منَّ الله علينا بها ، وعلى سبيل المثال : تربية الأبناء على العصبية القبلية أو على العشائرية أو نحو ذلك من الروابط التى يعتبرها أصحابها أساس الإرتباط وأساس الوحدة وأساس قيام العلاقة بين المسلمين ، هذه التربية على مثل تلك الأمور تربية خاطئة وهى ضد الفكرة الإسلامية ، لأن الإسلام يوحِّد المسلمين على أساس العقيدة والدين وليس على أساس العصبية أو القبلية أو العشائرية ، يقول رسول الله ﷺ : « **ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية** » (١) .

---

(١) رواه أبو داود (٥١٢١) .

وعنه ﷺ أيضاً أنه قال : « **مَنْ قُتِلَ تحت رايةٍ عمية ، يدعو عصبية ، أو ينصر عصبية فقتْلتُه جاهلية** » (١) .

والإسلام لا يرفض حب الأهل أو العشيرة والقبيلة والوطن ، لا يرفض ذلك بل ذلك واجب فى الإسلام ، لكنه يرتب الأولويات ترتيباً صحيحاً ، فالأخوة الإسلامية هى الأصل ، والتوحيد على العقيدة هو الأساس والمنطلق ، أما اعتبار العصبية هى الأساس ينحرف بالإنسان بعيداً عن الحق ، ويقترب به من طريق الشيطان فيوقع العداوة والبغضاء بين المسلمين على أساس العصبيات المختلفة والقوميات المتعددة ، واعتبار رابطة الإسلام هى الأساس يوحّد صف المسلمين تحت راية واحدة ، ضد كل عدو ، وفى غزوة بنى المصطلق حين دخل الشيطان بين المسلمين ، فنادى الأنصارى على الأنصار ، والمهاجرى على المهاجرين ، قال رسول الله ﷺ : « **ما بال دعوى أهل الجاهلية ... دعوها فإنها خبيثة** » (٢) ، نعم فدعوى العصبية من الجاهلية ، وهى خبيثة لأنها تفرق بين المسلمين ولا تجمعهم ، والذى يدعو إليها إنما هو منافق كعبد الله بن أبى بن سلول رأس المنافقين الذى كاد أن يشعل الفتنة فى تلك الحادثة فى بنى المصطلق .

● القسوة فى التعامل مع المخطئ :

لماذا نعتبر أن المخطئ دائماً شخصٌ منحرفٌ ، أو أنه يقصد السوء من وراء خطئه ذاك ؟! ، وقد يكون المخطئ معذوراً ، وقد يكون جاهلاً ، قد يكون مريضاً ، إن الرفق فى معالجة الخطأ والتعامل معه بهدوء ورويَّة يفيد كثيراً فى علاج هذا الخطأ ، بينما القسوة فى التعامل مع المخطئ ، وتعنيفه أو تقريعه ، قد يزيده عناداً ، وإصراراً على الخطأ .

---

(١) رواه مسلم (٤٧٦٩) .

(٢) رواه البخارى (٣٣٣٠) .

عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « قام أعرابى فبال فى المسجد ، فتناوله الناس ، فقال لهم النبى ﷺ : « **دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو ذنوباً من ماء ، فإنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين** » (١) .

وفى رواية قال : « **لا تزرموه** » (٢) يعنى لا تقطعوا عليه بوله ، فالصحابة رضوان الله عليهم حينما رأوا هذا الخطأ الكبير وهو « بول الأعرابى فى المسجد » لم يتمالكوا أنفسهم وكادوا أن يقعوا بالأعرابى ، لكن الرسول ﷺ علم أن الأعرابى جاهل لا يدرى مقدار خطأ ما يفعله ، فقام بنصحه على الوجه التالى ، فقال له : « **إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من القذر والبول والخلاء ، إنما هى لقراءة القرآن وذكر الله والصلاة** » (٣) ، وأمر بصب الماء على مكان البول فى المسجد لتطهيره .

وهكذا يكون العلاج الصحيح ، بالرفق فى التعامل مع المخطئ ، والتماس العذر له ، ثم تعليمه الصواب ، وعدم التسرع بتقريعه ولومه .

يقول أبو الدرداء رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ :« **من أعطى حظه من الرفق ، فقد أعطى حظه من الخير ، ومن حرم حظه من الرفق فقد حرم حظه من الخير** » (٤) .

وعنه ﷺ أيضاً أنه قال :« **من يحرم الرفق يحرم الخير** » (٥) .

هذا والمسلم مطالب بأن يتعامل بالرفق فى حياته كلها ليس مع المخطئ

---

(١) رواه البخارى (٢١٧) ومسلم (٦٥٧) وغيرهم .
(٢) رواه البخارى (٥٦٧٩) وغيره .
(٣) رواه أحمد (١٢٥٧٢) وغيره بمثل هذا اللفظ .
(٤) رواه الترمذى (٢٠١٣) وقال حديث حسن صحيح .
(٥) رواه مسلم (٦٥٤١) .

فحسب بل مع أعداءه الذين يخفون عداوتهم ، تقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : « دخل رهط من اليهود على رسول الله ﷺ فقالوا : السام [١] عليكم ، قالت عائشة : ففهمتها فقلت : وعليكم السام واللعنة ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : **« مهلاً يا عائشة ، إن الله يحب الرفق في الأمر كله »** ، فقلت : يارسول الله أولم تسمع ما قالوا ؟! ، قال عليه الصلاة والسلام : **« قد قلت وعليكم »** [٢] .

هكذا حتى يكون الرفق مع العدو الذى يخفى عداوته بالتورية ، فتعامل معه النبى ﷺ بلباقة وذكاء [٣] .

● الإندافع والتسرع عند التعامل مع الخطأ :

إن التسرع فى معالجة الخطأ خطأ آخر ، ذلك لأنه قد ينتج عنه مشاكل كبرى تكون أكبر من الخطأ ذاته ؛ وعادة المتسرع والمندفع لا يستطيع التحكم فى أعضائه بدرجة كبيرة ، وقد يرتكب الحماقات ثم يندم حيث لا ينفع الندم ، وقد رأينا وشاهدنا حوادث كثيرة كان سببها حدث بسيط أو خطأ لكن اندفاع الطرف الآخر نحو صاحب الخطأ ومرتكبه ، هذا الاندفاع من ذلك الطرف أفقده توازنه فتسبب فى مصيبة من المصائب ، فعالج الخطأ بخطأ أكبر منه وإن شئت فقل عالج الخطأ بمصيبة أوردته المهالك .

وصدق رسول الله ﷺ : **« ليس الشديد بالصرعة ، إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب »** [٤] .

---

(١) السام : يعنى الموت .

(٢) رواه البخارى (٥٦٧٨) .

(٣) وقد جاء فى الحديث : « يستجاب لنا فيهم ولا يُستجاب لهم فينا » فقول : وعليكم كاف وشاف ولا داعى للسب واللعن ، أما دعاؤهم علينا فلا يستجاب ، قال تعالى : ﴿ **وما دعاء الكافرين إلا في ضلال** ﴾ [غافر : ٥٠] .

(٤) رواه البخارى (٥٧٦٣) ومسلم (٦٥٨٦) وغيرهما .

والمعنى المقصود من الحديث النبوى الشريف أنه ليس الشديد والقوى هو من يمسك إنساناً فيصرعه ويغلبه ، ولكن الشديد هو من يتحكم فى أعصابه عند الغضب فلا يندفع اندفاعاً يجلب له المشاكل حتى لو كان صاحب هذا الخطأ قد ارتكب منكراً من المنكرات فيجب أن نعالج هذا الأمر بتريث ولا نندفع فنرتكب نحن منكراً ، أكبر فى علاج هذا المنكر الأصغر ، فتكون مثل « الدبة التى قتلت صاحبها » ، أرادت أن تذب عنه الذباب فرمته بحجرة كبيرة أودت بحياته ، بل الأمر أخطر من ذلك ، فإن خطأ هذا المندفع والمتسرع فى معالجة المخطئ قد لا يودى بحياة المخطئ فقط ، بل وحياة الطرف الآخر الذى يحاول الإصلاح فيرتكب جرماً نتيجة لاندفاعه الغير محسوب العواقب ، هذا جانب من التسرع فى معالجة الخطأ ، وجانب آخر ذو أهمية لا يقل عن [illegible] الجانب ألا وهو التسرع فى طلب النتيجة ، بمعنى أن الذى يقوم بعملية [illegible] أو تصحيحه يطلب من المخطئ أن يتغير فى الحال وبسرعة ، مثل [illegible] يجد ابنه يرتكب خطأ معيناً فينصحه بعدم ارتكابه مرة ثانية ويظن [illegible] ينتهى عن ذلك تماماً بمجرد هذا النصح وتلك الكلمة !! [illegible] فى بعض الأخطاء ، لكن هناك أخطاء كثيرة قد يكون المرء قد تعود عليها ، ومن ثم يصعب عليه إن لم يكن يستحيل أن ينتهى عنها مرة واحدة ، ومن هنا وجب على من يتعرض لتصحيح تلك الأخطاء أن يدرك تماماً أن الزمن جزء من العلاج ، وأن هناك بعض الأخطاء تحتاج فى علاجها أو الشفاء من عللها لبعض الوقت أو كثير منه ، وأكثر من يحتاج هذا الأمر الزوجان ، ففى الحياة الزوجية قد يكون الزوج أو الزوجة قد تعود على أمر ما فى سابق حياته ، وهذا الأمر قد يكون خطأ أو لا يرضى الطرف الآخر ، ولذلك كان واجباً على كل منها أن يعلم أن صاحبه لن يتغير هكذا بسهولة ، ولن ينتهى عن هذا الفعل أو ذاك بمجرد الكلام أو النصيحة أو غير ذلك ، إنما يحتاج إلى كثير من الوقت

لعلاج أخطاء أصبحت جزءً من تكوينه الشخصى .

● عدم إعطاء الخطأ حجمه الحقيقى :

من الأخطاء التى يقع فيها بعض الناس عند القيام بتصحيح أخطاء الغير بتقدير الخطأ تقديراً خاطئاً سواء بتحقيره أو تعظيمه ، وقلّ من يتعامل مع الخطأ بتقدير صحيح ، فبعض الناس يهوّن من شأن الخطأ الكبير ، وبالتالى لا يستطيع معالجته بطريقة صحيحة أو قد يهمل علاجه بالمرة باعتبار أنه خطأ بسيطٌ ولا يستحق التعليق عليه ، وعلى العكس يقوم البعض الآخر بتكبير وتضخيم بعض الأخطاء الصغيرة والتافهة ، ومن ثم يتعامل معها بقسوة متناهية ، والذى يجب أن يكون عليه الإنسان العاقل ، والمسلم الواعى النظر إلى الأمور بمنظار واضح متزن فلا يصغر الكبير ولا يعظم الحقير ، ﴿ **قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا** ﴾[الطلاق : ٣] .

وتكون لديه نظرة وسطية تنبع من وسطية إسلامه وأمته ، فالإسلام دين وسط لا غلو فيه ولا تفريط ، والمسلم ينظر إلى الأمور نظرة وسطية ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ** ﴾[البقرة : ١٤٣] .

وهناك أخطاء يمكن السكوت عليها حتى حين ، وأخطاء أخرى لا تقبل المساومة ولابد أن نقف منها موقفاً واضحاً وصريحاً ، والمسلم الذى ينظر إلى الأخطاء بمنظار عليه غبش فلا يدرك قيمة الخطأ الذى يتعامل معه يفسد أكثر مما يصلح ، أو يفسد وهو يظن أنه يصلح ، وهناك ما يعرف بفقه الأولويات ، وهو معرفة الشىء الأولى بالإتباع ، والموازنة والترجيح بين المصالح والمفاسد المترتبة على فعل الشىء أو تصحيح الخطأ وعلاجه .

عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : « **قال لى رسول الله ﷺ** : « **لولا**

حداثة عهد قومك بالكفر[١] لنقضت الكعبة ، ولجعلتها على أساس إبراهيم ، فإن قريشاً حين بَنَت البيت ، واستقصرت[٢] ، ولجعلت لها خلفاً »[٣] .

قال الإمام النووى رحمه الله تعليقاً على الحديث السابق :

« وفى هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام منها : إذا تعارضت المصالح أو تعارضت مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بُدئ بالأهم ، لأن النبى ﷺ أخبر أن نقض الكعبة وردها إلى قواعد إبراهيم عليه السلام مصلحة ، ولكن تُعارضه مفسدة أكبر منه ، وهى خوف فتنة بعض من أسلم قريباً ، وذلك لما كانوا يعتقدونه فى فضل الكعبة فيرون تغييرها منكراً عظيماً ، فتركها ﷺ ... قال العلماء : بنى البيت خمس مرات بنته الملائكة ، ثم إبراهيم عليه السلام ، ثم قريش فى الجاهلية ، وحضر النبى ﷺ هذا البناء وله خمس وثلاثون سنة ، وقيل خمس وعشرون ، وفيه سقط على الأرض حين وقع ازاره ، ثم بناه ابن الزبير ، ثم الحجاج بن يوسف الثقفى ، واستمر إلى الآن على بناء الحجاج ، وقد ذكروا أن هارون الرشيد سأل مالك بن أنس عن هدمها وردها إلى بناء ابن الزبير للأحاديث المذكورة فى هذا الباب ، فقال مالك : ناشدتك الله يا أمير المؤمنين ألا تجعل هذا البيت لُعبةَ الملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبناه فتذهب هيبته من صدور الناس »[٤] .

---

(١) يعنى قربهم من الكفر ، وخوف الفتنة عليهم .

(٢) استقصرت يعنى : قصرت عن تمام بنائها .

(٣) الحديث بهذا اللفظ رواه مسلم (١٣٣٣) والحديث رواه البخارى أيضاً (١٥٠٦) ومالك (٨٠٢) وابن حبان (٣٨١٥) وغيرهم بألفاظ متقاربة .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووى (١٠٢/٥ ١٠٣) . ط . دار الحديث .

فهناك أخطاء يمكن أن تترك إن كان فى إزالتها منكر أكبر ، أو خطر داهم ، وعلى المرء بفطنته وذكاءه أن يدرك هذا الأمر ، فيقدر الأمور قدرها ويوازن بين المصالح والمفاسد [١] ، وإن اختلط عليه الأمر فليسأل من له علم وبصيرة ، ولا يتكبر عن معرفة الحق ، فإن الغبى حقاً هو من يظن أنه عالم وهو جاهل ، أو ظن أنه يعلم وهو لا يعلم . وهذا هو المتكبر عن سؤال أهل العلم .

• عدم مراعاة عامل السن عند المعالجة للخطأ :

نحن نقع كثيراً فى خطأ عدم مراعاة عامل السن فى الشخص الذى نُقَوِّمُ أخطاءه ، أو نعالج مشكلاته ، وهذا أمر خطير جداً ، لأن معالجة أخطاء الطفل غير معالجة أخطاء المراهق غير الراشد غير الكهل ... إلخ .

فكل طبيعة عمرية للإنسان لها خصائصها ومميزاتها ، وإذا فشلنا فى التعامل مع هذه الخصائص أو لم نضعها فى الاعتبار عند معالجة أخطاء أصحابها فسوف نقع فى مشكلات أكبر ، ولن نفلح فى مهمتنا .

فالطفل الصغير مثلاً يحتاج منا إلى معاملة فيها الحب والعطف والرعاية ، ولا يقبل منا تصويب أخطاءه عن طريق الشدة أو الأمر والنهى ، وإلا فسوف يعاند وينفذ عكس ما نأمره به ، كما أن لمرحلة الطفولة بعض الأمور والتى قد يعتبرها الكبار أخطاءً تحتاج إلى تصحيح لكنها فى هذه المرحلة لا تعتبر كذلك

---

(١) ذكر ابن القيم رحمه الله مراتب تغيير المنكر :
[١] أن يزول بالكلية .
[٢] أن يضعف المنكر ويقل ويضمحل .
[٣] أن يتولد عنه منكر أقل منه .
[٤] أن يتولد عنه منكر أعظم منه .
فلا شك فى مشروعية الأوليين ، والثالثة محل اجتهاد ، والرابعة لا شك فى تحريمها بمعنى ألا يقدم على تغيير هذا المنكر لما يتولد عنه من منكر أعظم منه .

ولا يجب التعليق عليها ، وسوف نتعرض لذلك لاحقاً .

كذلك معاملة المراهق على أنه ما زال طفلاً وأمره ونهيه بصورة غير لائقة تشعره بأنه لا زال صغيراً أمر من شأنه أن يزيد من تمرده ويؤثر سلباً على صحته النفسية ، وهو فى مرحلة تغير خطيرة ، يشعر عندها أنه أصبح رجلاً مسؤولاً ، وأنه يستحق أن نعامله كرجل وليس كطفل ، بالرغم من صغر سنه الذى قد يدعونا إلى الاستهزاء بكلامه أو السخرية منه ، لكننا يجب أن لا نغفل هذا ، بل علينا أن نعامله كرجل حتى نمنحه الثقة بنفسه ، ولا نصطدم معه فى هذه المرحلة العمرية الخطيرة والمتقلبة .

فإذا لم نقرأ عن هذه المرحلة وكيفية التعامل مع المراهق لم نحسن معالجة أخطائه ، وقد نصطدم معه كثيراً إن تعاملنا معه كما نتعامل مع الكبير .

كذلك التعامل مع كبار السن له ظروفه الخاصة ، وطُرقه المختلفة ، فمثلاً لمعالجة خطأ ما قد وقع فيه من هو فى منزلة الوالد لابد من تغليف هذه المعالجة بشيء كبير من الاحترام والتقدير وتقديم عظم المنزلة والمكانة ، وهذا إبراهيم عليه السلام يعظ أباه ويدعوه لترك عبادة الأصنام ، فيقدم هذه الموعظة بكلمة ترقق القلب ، وهى قوله : ﴿ **يَا أَبَتِ** ﴾ ، قال تعالى : ﴿ **وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا (٤١) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا (٤٢)** ﴾ [مريم : ٤١ – ٤٢] .

وفى كل عظة يكرر قوله له ﴿ **يَا أَبَتِ** ﴾ إنها دعوة مخلصة من القلب لهدايته ، وفيها كل الاحترام لشخصيته ، وليس بها تجريح ولا يُشتم منها رائحة التكبر عليه ، بل تجد فيها الخوف والإشفاق عليه ، بخلاف ما قد يفعله البعض عندما يجد من هو أكبر منه سناً وقد أخطأ فيندفع لنهره بشدة ويفضحه بهذا الخطأ أمام الناس ، فيكسب عداوته ولا ينتفع ذلك المخطئ بنصيحته .

● معالجة الأعراض دون معالجة أسباب الخطأ :

من الأخطاء التى نقع فيها عند محاولة معالجة أخطاء الآخرين عدم معرفتنا الدقيقة بأسباب تلك الأخطاء ، ومحاولتنا علاج الأعراض ظناً منا أنها الأسباب الأساسية للأخطاء ، ومثال ذلك عندما يحاول الوالد أو المعلم معالجة خطأ وقع فيه طفل كالسرقة مثلاً ، فقد يلجأ لمعاقبة الطفل عقاباً شديداً وتخويفه ، وهو بذلك يعالج العرض فقط ، ولم يبحث وراءه عن السبب أو الأسباب التى جعلت مثل هذا الطفل يلجأ للسرقة ، فقد يكون عدم إعطاء الطفل مصروفاً أو عدم إعطائه مصروفاً مناسباً وراء هذه السرقات ، وقد يكون السبب وراء ذلك هو مشاهدة الطفل مثل هذا السلوك من أحد إخوته الكبار أو ممن يمثلون له القدوة والمثل الأعلى [١] .

وقد يكون السبب من وراء سرقات الطفل عدم فهم الطفل لحقوق الآخرين ، وهذا خطأ قد يقع فيه الوالدان ، حينما يعتدى الطفل أمامها على حقوق الآخرين ولا يرشدان الطفل إلى أنه لا يجوز له أن يعتدى على حق الغير ، أو يعتدى الغير على حقه ، لابد أن يتم تربية الطفل ومنذ سنواته الأولى على احترام حقوق الآخرين ، وعدم الاعتداء عليهما أو أخذهما بدون علمهم ، بهذا سوف يدرك الطفل أنه ليس له حقٌ فى أملاك غيره ، كما أن غيره ليس له حق فيما يمتلك هو .

الخلاصة :

أنه يجب علينا أن نهتم بعلاج الأسباب الأساسية للأخطاء ، لأن بعلاجها

---

(١) أو من خلال المسلسل والفيلم الذى يشاهده عبر التلفاز الذى يجسم الجرائم ويحكيها بالتفاصيل ليعلم الكبير والصغير .

فعلاً يتم علاج الأخطاء علاجاً حقيقياً وليس علاجاً وهمياً ، أما علاج الأعراض الظاهرة ، فلا يمثل علاجاً حقيقياً ولا حلاً جذرياً للمشاكل .

وهذا أمر يختلف عن التماس العذر للمخطئ ، فالتماس العذر للمخطئ يمكن أن يتم فى الأخطاء الغير مقصودة أو الأخطاء الغير أخلاقية ، تلك الأخطاء يمكننا أن نلتمس فيها العذر للمخطئ لظروف ما من الظروف ، أما الأخطاء الغير أخلاقية فلا يلتمس فيها العذر ، وإنما نبحث عن الأسباب الكامنة من وراءها محاولين علاجها ، حتى يتم العلاج الجذرى للمشكلة ، كما أن هناك عقوبات رادعة بالنسبة لبعض الأخطاء الأخلاقية للكبار ينبغى عدم التهاون فيها من قبل السلطة ، لأن التهاون فيها يعنى ضياع الفرد والمجتمع .

أما أخطاء الكبار التى لم تحدد لها عقوبات كالكذب مثلاً ، فينبغى علاجها معهم بطريق النصيحة المخلصة ، والتربية الإيمانية المتينة ، فإن أهم شىء فى علاج تلك الأخطاء هو التربية الإيمانية والتربية الأخلاقية ، وليت الوالدين يدركان خطورة التربية منذ الصغر وخطورة إهمال الأولاد من هذه التربية ، قال تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** ﴾ [التحريم ٦] .

وفى الحديث : « **إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع ، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته** » [١] .

---

(١) رواه ابن حبان وصححه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير .